

Statement as read by Sohayr Belhassan

نص بيان المجتمع المدني الذي تمت قراءته في الجلسة العمومية
بالمرحلة التحضيرية الأولى للمرحلة الثانية من قمة المعلومات بالحمامات
يوليو 2004 26

أنا سهير بالحسن، نائبة رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ونائبة رئيس رابطة حقوق الإنسان التونسية
يود أعضاء المجتمع المدني المجتمعون في الحمامات في بداية المرحلة الثانية من قمة المعلومات أن يعبروا عن أهدافهم وأولوياتهم
في قمة تونس 2005

بينما تقابل أسس قوانين حقوق الإنسان الدولية بتحديات من خلال قوانين وإجراءات جديدة في كل مكان في العالم باسم مكافحة
الإرهاب، كان من المهم أن يقوم إعلان المبادئ الذي تم تبنيه في جنيف 2003 بذكر الأسس التي تبني عليها عالمية حقوق الإنسان
وعدم تقسيمها وللحق في التنمية وبخاصة التأكيد على ضرورة احترام المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاص بحرية
التعبير وحرية المعلومات والاتصال

هذه المرحلة الثانية لابد أن تخطو بعد هذه الخطوة، بل إننا ننوئ أن تقوم بتوضيح هذه المبادئ بتأكيد أيضا مبادئ عدم التمييز
وضرورة احترام مبادئ قوانين العمل وإدراك أن الأمن الحقيقي لا يمكن إلا أن يتم من خلال إجراءات تكون متوافقة تماما مع
مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، ومن بينها الحق في الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن أن نقبل أن يعترف إعلان
(المبادئ بأن سيادة القانون لابد وأن ((تعبير عن الحقائق القومية

بدلا من أن تكون جزء لا يتجزأ من التزامات الدول كما جاءت في عهود حقوق الإنسان الدولية التي قاموا بالتصديق عليها

إن مرحلة تونس ستركز على إدارة الإنترنت وعلى قضايا تمويل البنى التحتية وسوف نشترك في هذا العمل لتتأكد أن نتائجه سوف
تؤكد على التطبيق الفعال لكل حقوق الإنسان وليس الإنقاص منها

وبدون التطبيق الفعال فسوف تظل هذه المبادئ بدون قيمة حقيقية. إننا نطالب قمة المعلومات أن تسمح لهذه المبادئ بأن تترجم إلى
مجتمع معلومات واتصال يخدم حقوق الإنسان. ولهذا السبب نريد من القمة أن تحدد مقاييس دقيقة لتقييم تحقيق هذا المبدأ ووضع
آليات دولية لتقييمها على أرض الواقع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

وفي النهاية فإننا ندرك تماما أهمية أن تعقد القمة هنا ومن أجل كل شعوب دول الجنوب ولذلك نتمنى لها النجاح. ولكننا نود أن
نؤكد على أنه على الدولتان المضيفتان الالتزام أثناء انعقاد القمة بأن يكونا مثلا واضحا لتحقيق حرية التعبير والمعلومات والاتصال
وكذلك حرية تكوين الجمعيات والحق في الخصوصية